الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن(1990-2006)

ا.م.د. عمر ياسين خضيرات *

الملخص :

هدفت الدراسة إلى معرفة حجم الطبقة الوسطى في الأردن وعلاقتها بمؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال الفترة الزمنية(1990–2006)، كميدان للدراسة والتطبيق.استندت الدراسة على فرضية أن هناك علاقة طردية بين حجم الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي، أي كلما زاد حجم الطبقة الوسطى، زاد الاستقرار السياسي في الأردن، وقد يكون العكس صحيحا. وتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:هناك علاقة طردية بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي، كما أن هناك علاقة طردية بين الحرمان السياسي وعدم الاستقرار السياسي. استخدم الباحث التحليل النظري للظاهرة ، والتحليل الكمي في قياس حجم الطبقة الوسطى ، ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتم تقسيم المجتمع الأردني إلى شرائح لتحديد حجم الطبقة الوسطى استنادا الى معياري الدخل ومعيار الإنفاق.واعتبر الباحث أن الطبقة الوسطى هي الطبقة التي تقع بين الشريحة الثانية والثامنة(20–80%).تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لربط المتغيرات إحصائيا. خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة طردية بين مؤشرات الدراسة ، أي أن حجم الطبقة الوسطى في الأردن لا يلعب دورا في الاستقرار السياسي بل هناك متغيرات اخرى ترتبط بالمتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السياسية. وهذه النتائج لا تتوافق مع فرضية الباحث التي تستند على أن هناك علاقة طردية بين مؤشرات الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي .

الكلمات المفتاحية: الطبقة الوسطى،الاستقرار السياسي، مؤشرات الطبقة الوسطى، مؤشرات الاستقرار السياسي .

*كلية اربد الجامعي/ جامعة البلقاء التطبيقية.

Abstract

Middle Class and It's Impact on Political Stability in Jordan (1990 –006)

By Dr. Omar Yaseen Khoudirat, Assistant Professor

Al – Balqa' Applied University, Irbid University College, Jordan.

The study aimed at investigating the size of middle class in Jordan and its relationship with political and economic stability indicators for the period (1990-2006) as a study and application field. The study was based on the hypothesis of the existence of a statistically significant relationship between middle class and political stability indicators, namely, the bigger the middle class size is, the more political stability in Jordan there is, and vice versa. The study had the following sub-hypotheses: there is a positive relationship between economic deprivation and political instability; there is a positive relationship between political deprivation and political instability and there is also a relationship between the socio-economic characteristics of elite cabinet members (1990-2006) and cabinet reshuffle. The researcher used the theoretical analysis of the phenomenon, quantitative analysis in measuring middle class size and political economic stability indicators. The Jordanian society was divided into categories to determine the size of middle class depending on both standards of income and expenditure. The researcher considered middle class as the one between the second and eighth categories (20-80%). The (SPSS) statistical analysis program was used to connect the variables statistically. The study concluded the non-existence of a statistically significant relationship among the study indicators, namely, middle class size in Jordan does not play a role in political stability. However, there are other variables related to economic and political ones. These findings did not agree with the researcher's hypothesis which assumed the existence of a relationship between middle class indicators and political stability indicators.

Key words: middle class, political stability, middle class indicators, political stability indicators.

المقدمة

تعد الطبقة الوسطى من أهم الطبقات التي يتعامل معها المفكرون والباحثون باعتبارها ، الطبقة التي يرتكز عليها استقرار المجتمع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي،فهي طبقة اقتصادية وسياسية واجتماعية لها دور فاعل في المجتمع، حيث يختلف هذا الدور من دولة لأخرى ومن مجتمع لأخر. ويدرك المتخصصون في العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، أن وجود الطبقة الوسطى في أي مجتمع هو صمام الأمان في استقرار المجتمع وقوته ورفاهيته. وتتميز الطبقة الوسطى بمكانة اجتماعية محددة وذات خصائص تعليمية وثقافية معينة تعتمد على الدخل والتعليم وطبيعة المهنة التي يمارسها أفراد هذه الطبقة وأسلوبهم الخاص في الحياة.إن تعاظم حجم الطبقة الوسطى في المجتمع هو تعبير عن التماسك الاجتماعي الذي يزيد بدوره من حالات الاستقرار الاقتصادي والسياسي ، وعلى أثر الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالأردن عام 1989 ، وخضوع الأردن لبرامج التصحيح الاقتصادي، الذي تسبب في ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض دخول المواطنين، علت أصوات عديدة تحذر من تآكل الطبقة الوسطى ، واقترابها من الطبقة الفقيرة ، إلا أن فرضية تآكل الطبقة الوسطى تحتاج إلى الاختبار العلمي والكمي للتأكد من صحتها.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى دراسة العلاقة بين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي، وذلك من خلال :

1- التعرف على مفهوم الطبقة الوسطى، مؤشراتها ، وطرق قياسها .
2- تحديد مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن،وطرق قياسها.
3- دراسة العلاقة بين حجم الطبقة الوسطى، ومؤشر الاستقرار السياسي إحصائيا.
4- إيجاد تفسير علمي لظاهرة اقتصادية وسياسية معاصرة تشغل اهتمام الباحثين في العلوم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

مشكلة الدراسة :

تنادت في الأردن الكثير من الأصوات الرسمية والخاصة التي تتحدث عن تآكل الطبقة الوسطى واقترابها من الطبقة الفقيرة ، وتسعى الدراسة من خلال هذه الإشكالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما هو حجم الطبقة الوسطى في الأردن خلال الأعوام 1992-2006؟

2- هل هناك علاقة بين حجم الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي في الأردن؟
3- هل هناك متغيرات وسيطة تلعب دورا في التأثير على حجم الطبقة الوسطى في الأردن؟
4- هل هناك متغيرات وسيطة تلعب دورا في التأثير على الاستقرار السياسي في الأردن؟

حدود الدراسة :

تتناول الدراسة أثر الطبقة الوسطى على الاستقرار السياسي في النظام السياسي الأردني للفترة الزمنية الممتدة من عام (1990-2006) وللأسباب التالية :

1- تعتبر بداية عام 1990 مرحلة التحولات في بنية النظام السياسي الأردني من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فقد ساهم انهيار الاقتصاد الأردني ، وحرب الخليج الأولى في لجوء الأردن إلى برامج إعادة الهيكلة والتي ساهمت بشكل كبير في التأثير على حجم الطبقة الوسطى في الأردن.
2- تبلور ظاهرة العولمة ، وسيطرة المفهوم الاقتصادي فيها على المفهوم السياسي، مما ساهم في حدوث كثير من التغيرات الهيكلية في المجتمع الأردني نتج عنها ازدياد عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.
3- إعطاء فترة زمنية كافية لدراسة المؤشرات بطريقة علمية ، مما يضفي على المؤشرات كفاية وصدقية أكثر في التحليل.

منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث على مجموعة من المنهجيات العلمية في تحليل الدراسة، تقوم على الجمع والمزاوجة بين التحليل النظري للظاهرة، والتحليل الكمي، لاعتقاد الباحث بان التحليل الكمي مهم جدا في تدعيم الدراسات النظرية والفكرية. أما أهم المنهجيات المستخدمة فهي:

1- المنهج الطبقي : من خلال تقسيم المجتمع الأردني إلى طبقات اعتمادا على مؤشرات الدخل والإنفاق، حيث تقع الطبقة الوسطى بين المعدلات المئوية (20-80%) من توزيع الدخل، وتمثل المجموعتين العشرييتين (2-8) ثم معرفة خصائصها وتقسيماتها المختلفة.
2- المنهج الإحصائي : رصد الأثر الكمي للتطورات الاقتصادية والسياسية كميا التي أثرت على حجم الطبقة الوسطى وربط البيانات الكمية المتعلقة بمؤشرات الطبقة الوسطى ، ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي معا،لإثبات صحة فرضية الدراسة من عدمها .

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك علاقة بين حجم الطبقة الوسطى كمتغير مستقل، ومؤشرات الاستقرار السياسي كمتغير تابع، في الأردن.ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

1- هناك علاقة طردية بين الحرمان الاقتصادي وعدم الاستقرار السياسي.

2- هناك علاقة طردية بين الحرمان السياسي وعدم الاستقرار السياسي.

الدراسات السابقة:

قام الباحث بإجراء دراسة مسحية للدراسات السابقة المرتبطة بمجال هذا البحث، وفيما يلي عرض لتلك الدراسات:

دراسة جورفتش ،Gurvith(1972) **بعنوان: دراسات في الطبقات الاجتماعية** .

تناولت هذه الدراسة التعريفات والتفسيرات الرئيسية للطبقات الاجتماعية حسبما قدمها كارل ماركس ، ولينين، ولوكاس.كما قام الباحث بدراسة المفاهيم المختلفة عن الماركسية حسبما يراها علماء الاجتماع المتخصصون أمثال مورس هالفاكس، وبيتريم سوروكين. كما قام الباحث بتحليل الخصائص والسمات الرئيسية للطبقات الاجتماعية من أجل تقديم تعريف شامل وجامع لها.

دراسة زكي (1996) بعنوان:" الليبرالية الجديدة تقول : وداعا للطبقة الوسطى " .

عرفت هذه الدراسة مصطلح الطبقة الوسطى وشرائحها ، ثم الليبرالية الجديدة والطبقة الوسطى .حيث تناولت حالة البلاد الرأسمالية المتقدمة ، ومن ثم حالة البلاد النامية . وتناولت هذه الدراسة كيفية انحدار أوضاع الطبقة الوسطى في ظل الليبرالية الجديدة والنتائج المتوقعة من تردي هذه الأوضاع على البلاد الرأسمالية المتقدمة أولا ودول العالم النامي ثانيا .

دراسة بريسمان (Pressman) (2001) **بعنوان: " تراجع الطبقة الوسطى من منظور دولي** ".

تناولت الدراسة حجم الطبقة الوسطى في دول العالم من خلال استخدام دراسة لوكسمبورج للدخل، ووجدت أن حجم الطبقة الوسطى تراجع بشكل كبير خلال السبعينات وبداية الثمانينات ومنتصف التسعينات . وبينت الدراسة أن سبب انكماش الطبقة الوسطى، نتيجة لسقوط الأسر في الطبقة السفلى أكثر منه حراك طبيعي باتجاه الأعلى .

دراسة سيف والطباع(2002-2006)بعنوان: "النمو الاقتصادي وآليات تكيف الطبقة الوسطى في الأردن .

تهدف هذه الدراسة إلى تقصي آثار الإصلاح الهيكلي والاقتصادي في الأردن من منظور توزيع الدخل. والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تحديد الطبقات الوسطى في الأردن وكيف تأثر مستوى معيشتهم وحصتهم من نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد تبين أن هذه المهمة صعبة من الناحية المنهجية، أولا بسبب غموض الطبقة الوسطى كفئة، وثانيا بسبب صعوبات توظيف تعريفات الطبقات التي صاغها علماء الغرب في سياق البيئة غير الغربية وغير الصناعية، وثالثا بسبب عدم كفاية البيانات المتاحة لتطبيق تلك المفاهيم.

استندت الدراسة على مسح الدخل ونفقات الأسرة الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ، حيث قسمت الدراسة السكان في الأردن إلى عشر مجموعات استهلاكية لتحديد الطبقة الوسطى خلال الفترة2002 – 2006 ، وأظهرت النتائج الرئيسية أن توزيع الدخل غير متماثل بصورة عامة في الأردن: يمتلك أغنى **30** في المائة من السكان حوالي **60** في المائة من إجمالي الدخل، في حين يمتلك أغنى **10** في المائة **30** في المائة من الدخل. ويمتلك أغنى اثنين في المائة من السكان **13** في المائة من إجمالي الدخل، في حين يمتلك أفقر **30** في المائة **11** في المائة. كما أشارت الدراسة إلى أن حالات عدم المساواة قد تعمقت خلال فترة الدراسة، بسبب إلغاء بعض المنافع الاجتماعية والإعانات لعدد كبير من السكان، وإتباع نظام ضريبي غير تصاعدي وتقليل فرص العمل.

دراسة سرور(2005) **بعنوان**: " **الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي** ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الطبقة الوسطى على الاستقرار السياسي في (15) نظاما سياسيا، مقسمة إلى ثلاثة مجموعات وهي: مجموعة الدول الغنية، ومجموعة الدول المتوسطة، ومجموعة الدول الفقيرة. أظهرت نتائج الدراسة أن محددات الطبقة الوسطى (الدخل، التعليم، المهنة)، تتباين بشكل كبير بين دول المجموعات الثلاث، وأن مؤشرات الاستقرار السياسي في دول العينة تختلف بشكل متباين، حيث ترتفع في دول المجموعة الأولى ، بينما تعاني وبدرجات مختلفة دول المجموعة الثانية والثالثة من عدم الاستقرار السياسي.وخلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين مؤشرات الطبقة الوسطى ،ودرجة الاستقرار السياسي لدول العينة. استفاد الباحث من هذه الدراسة وبخاصة في الإطار النظري ، والاطلاع على بعض الدراسات السابقة.يؤخذ على هذه الدراسة عدم وضوح المنهج المستخدم في قياس الطبقة الوسطى ، حيث استندت الباحثة في قياس الطبقة الوسطى على مؤشرات الدخل والتعليم والمهنة، لكنها لم تستخرج حجم

الطبقة الوسطى تبعا لهذه المؤشرات ، بل استندت إلى مؤشر الدخل فقط. كما أن تلك الدراسة، تناولت خمسة عشر دولة ، تم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات ، بينما تناولت هذه الدراسة حجم الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي في الأردن فقط.

هذا ويمكن القول أن الدراسات السابقة مهمة للباحث وسيعتمد على ما توصلت إليه من نتائج ومعلومات محاولا تجاوز الثغرات والتكرار ما أمكن في سبيل الإضافة العلمية في هذه المجال، وذلك عن طريق ربط المؤشرات المتعلقة بالطبقة الوسطى بالمؤشرات المتعلقة بالاستقرار السياسي واستخدام الأرقام التي ستوصل هذه الدراسة إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية .

المبحث الأول :- الطبقة الوسطى

المطلب الأول: مفهوم الطبقة الوسطى

تعد الطبقة الوسطى من أهم الطبقات التي يتعامل معها المفكرون والباحثون باعتبارها الطبقة التي يرتكز عليها استقرار المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي .وكانت بدايات نشوء الطبقات الوسطى في الدول الأوروبية من الأفراد الذين كانوا يعملون في أواخر العصور الوسطى في المهن الحرة والحرف والصناعات والتجارة في المدن، وتوسعت بعد ذلك لتشمل جماعة الأشراف والنبلاء، ومع تطور المجتمعات وتمايز الفئات الاجتماعية داخلها، أصبح هناك من "يملك وسائل الإنتاج، وهناك من يملك قوة العمل، وأصبح هذان العاملان أساسا رئيسيا لتحديد الطبقات حسب ماركس".(القصير،1999، ص28)، ويوجد تياران رئيسيان لهما اكبر التأثير في تحديد مفهوم الطبقة الوسطى هما:

أولا- التيار الماركسي :

يرى هذا التيار أن تحديد الطبقات في المجتمع يتم بشكل جدلي وهيكلي في ثلاث مستويات هي(عبد الفضيل،1988،ص132) : المستوى الاقتصادي، المستوى السياسي، المستوى الأيديولوجي. أما المستوى الأول، فهو الذي تشغله الفئة الاجتماعية أو الطبقة في إطار علاقات الإنتاج القائمة، تلك التي تحدد نمط العلاقات الإنتاجية والتوزيعية السائدة، ونصيب كل فئة من الناتج الاجتماعي، أما المستوى الثاني فيحدد موقع الطبقات من النسق الكلي لعلاقات السلطة (علاقات القوى) في إطار التكوين الاجتماعي المحدد، فهناك طبقة حاكمة، وطبقة محكومة، وداخل الكتلة الحاكمة توجد طبقة أو نخبة مهيمنة، ولكل طبقة أيديولوجيتها

الخاصة.فايدولوجية الطبقة الارستقراطية هي حق الامتلاك ، وايدولوجية الطبقة الارستقراطية هي ملكية التنظيم الاقتصادي Economic Organization المرتبط تقليداً بالصناعة، وتمثل الطبقة البرجوازية النسق الرأسمالي Capitalistie system والبروليتاريا Proletariat تمثل النسق المعارض للنسق الرأسمالي.

ثانيا-التيار الوظيفي :

يتخذ هذا التيار من البناء الوظيفي منطلقا له في تحليل وتفسير الطبقة الاجتماعية، حيث يؤكد أتباع هذا التيار على الوظيفة التكاملية للتدرج الطبقي المعتمدة على التقدير الفردي، والانجازات الفردية والحراك الفردي ، وعدم وجود مجتمع بدون طبقات، ويعتبر هذا الاتجاه أن المجتمع الحديث مجتمع معقد جدا ، ومنظم جدا في نفس الوقت للأدوار المختلفة التي يجب أداؤها، أي أن هناك تراتب اجتماعي، من خلال وظائف يؤديها الأفراد داخل الأنساق الاجتماعية (غريب ،1995،ص 49)، وهذا النمط من التقسيم نجده شائعاً في المجتمعات الغربية الرأسمالية، حيث حاول بعض علماء الاجتماع الأمريكيين أن يركزوا على خصائص الطبقة في عملية التقسيم من خلال ترتيبها على شكل عدد من المؤشرات لتحديد مجال الانتماء الطبقي إلى جماعة أو طبقة معينة.

ويعكس هذا المنهج بعض التحليلات السوسيولوجية الكمية في شكل بناء مؤشر مركب (أو تركيبي) (Composite Index) للطبقة أو الفئة، بالاستناد إلى عدة مؤشرات فرعية (مع إعطاء أوزان معينة) مثل: الوظيفة ، مصادر الدخل، مكان الإقامة ونوعه، ويضيف البعض مؤشرات مثل المعيار الثقافي والإسهام في الحياة الاجتماعية والطائفية الدينية والفضائل الأخلاقية، بل وحتى نمط وأسلوب الحياة ضمن تلك المؤشرات، وعموما فإن تقسيم الطبقات الاجتماعية لا يخرج عن ثلاثة معايير أساسية هي: (عبدالفضيل، 1998،ص132).

1- معيار يأخذ بالدخل ، ونمط الاستهلاك او الانفاق، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: عليا ومتوسطة ودنيا. إلا أن هذا التتصنيف للطبقات تصنيف مضلل، لأن مصدر الدخل- وليس حجم الدخل- هو الذي يجب أن يعتمد كأساس للتصنيف.
2- معيار يقوم على مؤشرات سياسية ومؤسسية بصفة أساسية، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث: حاكمة أو متنفذة، متوسطة، كادحة.

3- معيار يقوم على العلاقة بوسائل الإنتاج، ويقسم الطبقات في المجتمع إلى ثلاث طبقات: برجوازية، وبرجوازية صغيرة، وبروليتاريا.

المطلب الثاني: تعريف الطبقة الوسطى.

يعتبر مصطلح الطبقة الوسطى ، مصطلح واسع يضم كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تبايناً شديداً ، من حيث ملكية وسائل الإنتاج ، والدخل المكتسب،والتباين الفكري والثقافي والاجتماعي والسياسي، ولهذا هناك من يرى، أنه من الأفضل أن نتحدث عن "طبقات وسطى" وليس "طبقة واحدة(مبيض،2000،ص265).

وعرف معجم العلوم الاجتماعية الطبقة الوسطى باعتبارها طبقة اجتماعية توجد بين الطبقتين العليا والدنيا(www.lookwayup.com)، تتضمن مجموعة من الأفراد يمتازون بقدرات مالية متوسطة ومستوى تعليمي ومهني متوسط، وتتضمن عدد من الشرائح فيها مثل الطبقة المتوسطة العليا والطبقة المتوسطة الجديدة والطبقة المتوسطة الدنيا(Bhushan,1989 p190).

وعرف ماركس (Marx) الطبقة الوسطى بأنها طبقة تكون بين فئة الحكام وفئة المحكومين ، وتكون ذات علاقة محددة بوسائل الإنتاج(http:// en. Wikipedeia. Org). وركز ماركس في تحليله على وجود طبقتين أساسيتين في المجتمعات الصناعية هي، الطبقة البرجوازية وطبقة العمال أو البروليتاريا ، ويعتبر أن الطبقة الوسطى (التي تم تحديدها على أنها تضم أصحاب المهن غير اليدوية) تتلاشى بمرور الوقت حيث يهبط أفرادها إلى طبقة العمال "البروليتاريا".

وعرف ماكس فيبر (Max Weber) الطبقة الوسطى أنها حالة مؤقتة ، قد تحصل أو لا تحصل على القوة ، وقد تسيطر أو لا تسيطر على احتكار الخدمات(القصير،1999،ص 51) واستخدم فيبر معيار الحيازة وأسلوب الاكتساب والوضع الاجتماعي الخاص بأفراد الطبقة للتمييز بين الطبقات (جورفتيش،1998،ص 141).أما موريس، جنزيرج (Maurice)، فقد قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي (الطبقة العاملة، الطبقة العليا، والطبقة الوسطى التي قسمها إلى قديمة وحديثة)، واعتبر أن الطبقة الوسطى الحديثة تتكون من وكلاء الأعمال الذين يعملون على نطاق صغير أو متوسط وصغار حملة الأسهم، وذوي الأرباح من الأموال المستقلة، وصغار الفنيين والإداريين، وذوي المرتبات من المواطنين بمختلف أنواعهم، وطبقات أصحاب المهن في مستواها الأدنى والمتوسط.(القصير، 1999،ص 52).

وقد قسم كارل ماركس (Karl Marx) الطبقات من الناحية السياسية في المجتمع الألماني في كتابه "الثورة والثورة المضادة في ألمانيا" إلى ثماني طبقات على الأقل وهي: النبلاء الإقطاعيون، والبرجوازية، والبرجوازية الصغيرة، وطبقة الفلاحين الكبيرة، والمتوسطة، وطبقة الفلاحين الصغيرة الحرة، وطبقة الفلاحين الأقنان، وعمال الزراعة، وعمال الصناعة(سرور،33،2005). أما ماكس فيبر (Max Weber) فقد ركز في كتاباته على دور أصحاب الممتلكات في المجتمع بحيث اعتبر أن الثروة المالية والعقارات ومستوى الدخل والوظيفة والتصنيف الديني والسيادة والسيطرة في المجتمعات يتم بناء عليها تصنيف المجتمع وطبقاته فحدد أربع طبقات اجتماعية منها الطبقة المتوسطة(Weber,1950,p 91-93) .

أما لويد وارنر (Loyd Warner) فقسم مجتمع الولايات المتحدة الأمريكية إلى ست طبقات هي:

1- العليا العليا، والعليا الدنيا.
2- المتوسطة العليا، والمتوسطة الدنيا.
3- الدنيا العليا، والدنيا الدنيا.

وينحصر هذا التدرج في مجالين هما: درجة إسهام الطبقات "في أوجه النشاط الاجتماعي الحقيقي" مقترنة بالمثل الأعلى في المجتمع الكلي من جهة، و "مستوى الحاجات" الذي تتميز به كل طبقة من جهة أخرى(جورفيتش،1999،ص 162).

المطلب الثالث - قياس الطبقة الوسطى في الأردن :

تجمع اغلب الأدبيات على وجود اتجاهين لقياس الطبقة الوسطى هما: (عبدالفضيل،2005،ص 12).

أولا- المقياس المادي:

يقوم هذا المقياس بتعريف الطبقة الوسطى على أساس خط الفقر والذي يعتمد على بيانات الدخل، ويتخذ بعض الباحثين نطاق الدخل بالدولار الواقع ما بين ضعفين وستة اضعاف خط الفقرالعام في تحديد الطبقة الوسطى،فيما يعتمد بعض الباحثين على نطاق الدخل الواقع ما بين ضعفين واربعة اضعاف خط الفقر العام وهذا المقياس، رغم شيوعه، يعتبر مقياسا معيبا لأنه لا يعكس الاختلاف في القدرة الشرائية للدولار الواحد عبر البلدان المختلفة. وعلى الرغم من التفاوت

في منهجيات القياس، إلا أن خطوط الفقر الوطنية تبقى الأكثر تعبيرا نظرا لأنها تعكس الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للبلد المقصود .

ثانيا- مقياس الإنفاق:

يتم استخدام منهجية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية من قبل الطبقة الوسطى ، وذلك من خلال تحديد مجموعة من الخدمات الأساسية التي يتم الإنفاق عليها ، ثم قياس عدد الأسر الذين لا يستطيعون الوصول لهذه الخدمات والإمكانيات،إلا أن هذه المنهجية عليها العديد من الانتقادات خصوصا طبيعة البيانات التي يتم استخدامها للوصول إلى استنتاجات قطعية الدلالة حول التغيرات التي تطرأ على خريطة توزيع الدخل ومن هذه الانتقادات :(عبدالفضيل،2005، ص 13).

1- صغر حجم العينة، مما ينتج عنه ارتفاع حجم خطأ المعاينة العشوائي الناتج عن" فروق الصدفة "بين وحدات المجتمع الأصلي التي يجرى سحب العينة منها، وبين تلك الوحدات ، أو الأسر (التي لم تشأ الصدفة أن تكون ضمن مفردات العينة العشوائية المسحوبة).

2- من المتفق عليه علميا أن نمط توزيع الإنفاق الاستهلاكي بين الفئات الدخلية المختلفة هو عادة أكثر عدالة ومساواة من نمط توزيع الدخول ذاتها، أي بعد إدخال" الهوامش الادخارية " لكل فئة دخليه في الاعتبار .إذ أن جانبا هاما من عدم عدالة التوزيع للدخل في مجتمع معين إنما يعود بصفة أساسية إلى الفروق الشاسعة في" الهوامش الادخارية "التي تنطوي عليها دخول الأفراد ولا تذهب لأغراض الإنفاق الاستهلاكي

3- إن أصحاب الدخول العليا الذين يتربعون على قمة التوزيع، يصعب معرفة حجم دخولهم الحقيقية" المعلنة وغير المعلنة "نتيجة أتساع نطاق التهرب الضريبي لمعظم دخولهم وضآلة حجم إنفاقهم بالنسبة لدخولهم الحقيقية.

4- لعل المقياس الأكثر شيوعا هو" معامل جيني" (Gini Coefficient)،الذي يقيس عدم المساواة في توزيع الدخل بين السكان ، لكن هذا المقياس يتحيز للفئات الدخلية الوسطى بالدرجة الأولى، ولا يعكس التحولات التي تحدث عند قمة أو قاع التوزيع، فهو يعطي وزن اكبر للتغيرات التي تحدث في مركز التوزيع ذاته مقارنا بالتحولات التي تحدث عند أطراف التوزيع، أي أنه متحيز نحو التحسن الذي يطرأ على أوضاع الفئات الدخلية الوسطى.

ومن بين المقاييس الإجمالية الأخرى التي تقيس درجة" اللا مساواة "في توزيع الدخل" معامل التباين " Measures Coefficient of Variation "، وهو يعطى وزنا متساويا للتغيرات في التوزيع عند مستويات الاختلاف الذي يعطي الدخول المختلفة، والانحراف المعياري للوغاريتمات " (Standard Deviation of Logarithms) يعطي وزنا اكبر للتغيرات التي تحدث عند مستويات الدخل الدنيا، و"مقاييس المدى الربيعي التي تعكس التغيرات التي تطرأ على فئات الدخل المتوسط(الخمسين في المائة الوسطى للمتحصلين على الدخل)، إلا أن عدم توفر بيانات تفصيلية عن توزيع الدخل سوى بيانات ميزانية الأسرة، أو الدخل والإنفاق تعطي صورة تقريبية لتوزيع الدخل عند نقاط زمنية مختلفة(عبد الفضيل،ص 14،2005)، ومن أجل تحديد حجم الطبقة الوسطى في الأردن تم إتباع الخطوات التالية:

1- استخدام دالة الدخل والإنفاق ، اعتمادا على المسوحات والبيانات التي صدرت عن دائرة الإحصاءات العامة وهي :مسوح الدخل والإنفاق، والمسوح السكانية والصحية، التعدادات، مسوح سوق العمل.
2- تحديد حجم الطبقة الوسطى بالتي تقع بين المعدلات المئوية (20-80%) من توزيع الدخل وتمثل المجموعتين العشرييتين (2-8) .
3- معرفة خصائص الأسر الأردنية من حيث أشكال ومصادر الدخول التي تحصل عليها، وربطها بالإنفاق.
4- التعرف على أهم خصائص الطبقة الوسطى من حيث الخصائص الديموغرافية، والاقتصادية.
5- تفسير النتائج.

المطلب الرابع- مقياس الطبقة الوسطى (توزيع الدخول والإنفاق) :

أظهرت دراسة للبنك الدولي كما هو مبين في الجدول رقم (1)، أن الاستهلاك على المستوى الفردي تراجع بشكل عام من مستوى 821 ديناراً أردنيا عام 1992 إلى مستوى 762 ديناراً أردنيا عام 1997 بتراجع نسبته 7 في المائة، ثم عاد للارتفاع عام 2002 ليصبح 990.4 دينار أردنيا وفي عام 2006 أصبح 1309 دينارا أردني. إلا أن الدراسة لاحظت أن 40 في المائة من أفقر شريحة في الأردن شهدت ارتفاعا في مستوى إنفاقها الشخصي في حين أن بقية

سكان الأردن والتي تضم نسبة 60 في المائة من ذوي الدخول الأعلى قد شهدت تراجعا في مستوى الإنفاق الشخصي مما يعني أنها أصبحت في وضع أسوأ خلافا للشريحة الأولى الأكثر فقرا، واعتبر هذا التغيير في نمط الإنفاق أحد أوجه التقليل من التفاوت في الدخول خلال فترة الدراسة. هذا ويظهر الجدول رقم (1)، متوسط دخل وإنفاق الأسر في الأردن خلال الفترة (1992-2006).

جدول رقم(1):متوسط دخل وإنفاق الأسرة في الأردن (بالدينار الأردني).

العام	متوسط دخل الأسرة/دينار	متوسط إنفاق الأسرة/دينار	متوسط دخل الفرد/دينار	متوسط إنفاق الفرد/دينار	حجم الأسرة	الإنفاق على الغذاء	الإنفاق على غير الغذاء
1992				821	6.7		
1997				762	6.5		
2002	5589	6205	900.5	990.4	6.3	39.7	36.5
2006	6216	7550	1082	1309.0	5.8	60.3	63.5

المصدر: شعبان، رضوان وآخرون(2006)، إزالة الفقر في الأردن، دروس للمستقبل، البنك الدولي، الجمعية العلمية الملكية الأردنية، دائرة الإحصاءات العامة ،مسوحات الدخل والإنفاق للأعوام 2006،2002،1997،1992.

أولا - معيار توزيع الدخول:

تم تقسيم السكان إلى عشر شرائح حسب الدخل السنوي، حيث تتضمن كل شريحة (10%) من الأسر ، وتم ترتيبها تصاعديا حسب حجم الدخل، وكما هو مبين في الجدول رقم(2).وقد تبين أن الشريحة الأولى هي الأقل دخلا حيث استحوذت على ما نسبته (4.4%) فقط من إجمالي دخل الأسر في المملكة عام 1992، ارتفعت النسبة إلى (5.2%) عام 1997، نتيجة مضي الحكومات المتعاقبة في برامج الخصخصة والتصحيح الاقتصادي، إلا أن زيادة إنفاق الحكومة على برامج المعونة الوطنية والمشاريع الصغيرة للتخفيف من حدة الفقر قلل نسبة أفقر (1.%) من السكان إلى(2.6%) خلال السنوات (2..2-2006)، وهو ما يعني أن أفقر (10%) من السكان يحصلون على ما متوسطه (3.2%) من إجمالي دخل الأسر الأردنية خلال فترة الدراسة. كما يبين الجدول

أن أغنى(10%) من السكان يحصلون على ما متوسطه (30.8) من إجمالي دخل الأسر الأردنية خلال فترة الدراسة.

جدول رقم(2):توزيع الدخل السنوي مقسما عدد السكان إلى عشر فئات.

العام	أفقر 10%	الثاني%	الثالث%	الرابع%	الخامس%	السادس%	السابع%	الثامن%	التاسع%	اغني 10%	معامل جيني
1992	4.4	5.6	6.3	5.6	7.5	8	9.5	12	11	30.4	0.33
1997	5.2	6	6.5	6.1	7.6	8.2	9.1	11	10.2	30.5	0.32
2002	2.6	4.1	5.2	6.1	7.1	8.4	10.1	12	15.9	28.1	039
2006	2.5	4	5	5.9	6.9	9.1	10.8	11	14.5	30.2	0.4

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة، مسوح الدخل والإنفاق للأسرة للأعوام ،1992- 2006.

أما فيما يتعلق بحجم الطبقة الوسطى،التي تقع بين المستوى الثاني والثامن في جدول رقم(2) ، فقد بلغ حجمها حسب معيار توزيع الدخل (54.1%) من عدد السكان عام 1992،بقي ثابتا عام 1997، وارتفع إلى (53.3) عام 2002 ، وعاد للانخفاض الطفيف عام 2006 إلى (52.8) ، كما هو مبين في الجدول رقم (3) .وبين التحليل أن أفقر 10% من السكان يحصلون على ما متوسطه (5%) من الدخل الكلي للأسر الأردنية خلال فترة الدراسة ، في مقابل (20%) من السكان يحصلون على ما متوسطه (42.0) من الدخل الكلي للأسر الأردنية . وهو ما يتوافق مع دراسة سيف وطباع2001(-2006)، عن الطبقة الوسطى في الأردن التي قدرت حجم اغني(20%) من السكان باستحواذهم على (42%) من الدخل القومي في الأردن، وهو ما يدل على تزايد حجم الطبقة الغنية على حساب الطبقة الفقيرة في الأردن أولا ثم على حساب الطبقة الوسطى ثانيا.

جدول رقم(3):حجم الطبقة الوسطى حسب معيار توزيع الدخل.

العام	أفقر 10%	حجم الطبقة الوسطى%	أغنى 20%
1992	4.5	54.1	41.4
1997	5.2	54.1	40.7
2002	6.3	53.3	40.4
2006	2.5	52.8	44.7

المصدر: من إعداد الباحث استنادا على جدول رقم(2) .

ثانيا- معيار الإنفاق:

تم تقسيم الأسر إلى عشر شرائح انفاقية حيث تتضمن كل شريحة 10% من الأسر ، وتم ترتيبها تصاعديا حسب حجم الإنفاق، كما هي في الجدول رقم(4).

جدول رقم (4):توزيع الإنفاق السنوي مقسما عدد السكان إلى عشر فئات.

العام	أفقر 10%	الثاني%	الثالث%	الرابع%	الخامس%	السادس%	السابع%	الثامن%	التاسع%	اغنى 10%	معامل جيني
1992	4.4	5.6	6.3	5.6	7.5	8	9.5	12	11	30.4	0.33
1997	5.2	6	6.5	6.1	7.6	8.2	9.1	11	10.2	30.5	0.32
2002	2.6	4.1	5.2	6.1	7.1	8.4	10.1	12	15.9	28.1	0.39
2006	2.5	4	5	5.9	6.9	9.1	10.8	11	14.5	30.2	0.4

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة، مسوح الدخل والإنفاق للأسرة للأعوام 1992-2006.

وكما يبين الجدول السابق ، فان الشريحة الأولى هي الأقل إنفاقا،حيث أنفقت ما متوسطه (4%) فقط من إجمالي إنفاق الأسر في المملكة عام 1992، خلال السنوات (2..2-2006) ، وهو ما يعني أن الطبقة الفقيرة تآكلت دخولها وزادت فقرا خلال فترة الدراسة. أما أغنى(10%) من السكان فقد ارتفع إنفاقهم من (34.5%) عام (1992) إلى (38.5%) عام(1997) من

إجمالي دخل الأسر الأردنية. ونتيجة التباطؤ الاقتصادي في الاقتصاد الأردني قل حجم إنفاقها إلى ما نسبته(28.5%) خلال الفترة من (2002-2006).

وكما يبين الجدول رقم(5) فان أفقر 10% من السكان أنفقوا (11.1%) من حجم الإنفاق الكلي في عام 1992، انخفض إلى(7.7%) عام 2006 ، كما وصل متوسط إنفاقهم خلال سنوات الدراسة إلى (9%) من حجم الإنفاق الكلي للاسر الاردنية، فيما بلغ متوسط الإنفاق الكلي لأغنى 10% من السكان (40%) من حجم الإنفاق عام (1992-2006). وكما يبين الجدول رقم(5) أن حجم الطبقة الوسطى حسب معيار الإنفاق خلال فترة الدراسة قد انخفض من (55.1%) عام 1992 إلى نسبة (52.9%) عام 2006.

جدول رقم (5):حجم الطبقة الوسطى تبعا لمعيار الإنفاق .

العام	أفقر 10%	حجم الطبقة الوسطى%	أغنى 10%
1992	11.1	55.1	33.8
1997	8.7	45.1	46.2
2002	7.4	53	39.6
2006	7.7	52.9	39.4

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى جدول رقم(4).

ثالثا- مصادر دخل الأسر الأردنية:

يتكون الدخل الجاري للأسرة الأردنية من ستة مصادر أساسية هي دخل الاستخدام، ودخل العاملين لحسابهم الخاص وأرباب العمل ودخول الإيجارات ودخول الملكية ودخول تحويلية ودخول أخرى، وذلك كماهو مبين في الجدول رقم(6). ولا تزال دخول الأجور والاستخدام تشكل المصدر الرئيسي للأسر الأردنية، بل تزايدت عبر السنوات من عام 1992-2006، من نسبة (31.8%) إلى نسبة (57.8%) ، وهو ما يفسر ميل معظم الأفراد في الأردن إلى الإقبال على الوظائف الحكومية في المؤسسات المدنية والعسكرية. فيما تزايدت الدخول من التحويلات الخارجية بنسبة كبيرة خلال نفس الفترة من (7.1) إلى نسبة(22.4) نتيجة ارتفاع أعداد الأردنيين العاملين في الخارج وخصوصا في الدول العربية الخليجية0فيما تراجعت بشكل حاد دخول الأردنيين من الملكية من نسبة(3.5%) إلى نسبة (0.5) ، وكذلك الذين يعملون لحسابهم الخاص.

ويعود السبب المباشر إلى الأزمات الاقتصادية والأوضاع المعيشية الصعبة التي عانى ويعاني منها المواطنين الأردنيين،مما اضطرهم إلى بيع الكثير من ممتلكاتهم الخاصة للمحافظة على مستوى معيشتهم اليومي.

جدول رقم (6):مصادر دخل الأسرة في الأردن

العام	دخل الاستخدام %	دخل العاملين لحسابهم الخاص%	أرباب العمل%	دخول الإيجارات%	دخول الملكية%	الدخل من التحويلات%	دخول أخرى%
1992	31.8	12.2	6.0	7.6	3.6	7.1	2.3
2006	57.8	12.9	6.5	6.5	0.5	22.4	0.0

المصدر: من إعداد الباحث استنادا إلى مسوح دائرة الإحصاءات العامة للدخول.

رابعا- حجم الإنفاق على المجموعات الرئيسة للإنفاق

يقسم الإنفاق الاستهلاكي الأسري إلى قسمين رئيسيين، يتعلق القسم الأول بالإنفاق على السلع الغذائية والتبغ، في حين يتعلق القسم الثاني بالإنفاق على السلع غير الغذائية والخدمات. ويبين الجدول التالي متوسط الإنفاق السنوي للأسرة على كل من مجموعات السلع والخدمات.

جدول رقم (7):الأهمية النسبية لمجموعات الإنفاق الرئيسية للسنوات 1992-2006.

العام	اللحوم والأسماك والدواجن%	الألبان والزيوت والدهون والبيض%	المشروبات والتبغ والسجائر%	المواد الغذائية الأخرى%	التعليم%	الصحة%	النقل والاتصالات %	الإنفاق على المسكن%	السلع الأخرى غير الغذائية%
1992	11.8	8.2	3.2	76.8	3.5	2.2	11.2	15.8	67.3
1997	12.3	6.8	3.3	77.6	4.5	2.5	8.2	19.2	65.6
2002	9.6	7.2	4.5	78.7	6.1	2.7	13.1	16.9	61.2
2006	8.6	5.3	4.7	81.4	7.5	2.7	15.8	15.8	58.2

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مسح نفقات الدخل للأعوام 1992 ، 1997 ، 2002 ، 2006.

ويظهر الجدول السابق انخفاض حجم الإنفاق الكلي للأسر الأردنية على السلع الغذائية الأساسية كاللحوم والدواجن والأسماك من (11.8%) من مجموع الإنفاق عام 1992 إلى (8.6%) عام 2006 .وكذلك انخفاض حجم الإنفاق الكلي للأسر الأردنية على الألبان والزيوت والدهون والبيض من (8.2%) إلى (5.3%) خلال نفس الفترة. أي انتقال المواطن من الإنفاق على السلع ذات الأسعار المرتفعة وذات القيمة الغذائية العالية إلى ذات الأسعار المتوسطة والمنخفضة بسبب انخفاض دخولهم. لكن المستغرب أن المواطن الأردني أصبح أكثر إنفاقا على المشروبات والتبغ والسجائر من (3.2%) إلى(4.7%) خلال نفس الفترة، رغم زيادة الضرائب والرسوم الحكومية عليها لاكثر من مرة ، وهو ما يعني ان المواطن الاردني لا يتحول عن استهلاك السلع الرديئة والمضرة حتى في ظل ارتفاع اسعارها.

كما زاد الإنفاق على التعليم خلال فترة الدراسة من (3.5%) من مجموع الإنفاق إلى نسبة (7.5%) ، نتيجة ارتفاع الرسوم الدراسية في الجامعات والمعاهد والكليات ، وقيام الحكومات الأردنية المتعاقبة بتخفيض الدعم للجامعات الرسمية الحكومية على حساب زيادة المقاعد الدراسية للتعليم الموازي المرتفع الرسوم.وبين التحليل أن نسبة إنفاق الاردنيين على الصحة زادت بشكل طفيف من (2.2%) من مجموع الإنفاق الكلي للأسر الأردنية إلى نسبة (2.7%) ،ويعود السبب في ذلك الى قيام الحكومة بشمول الغالبية العظمى من المواطنيين وخصوصا الفقراء بالتامين الصحي. أما الإنفاق على النقل والاتصالات فبعدما انخفض بشكل كبير خلال الفترة من عام (1992-1997) من (11.2%) من مجموع الإنفاق الكلي للأسر الأردنية إلى نسبة (8.2%)، إلا أن النسبة ارتفعت بشكل كبير خلال الفترة اللاحقة لتبلغ (15.8%) ، نتيجة ارتفاع أسعار الوقود عالميا، وربط الأسعار المحلية للمشتقات النفطية بالأسعار العالمية(تعويم الأسعار المحلية للمشتقات النفطية). ولقد كانت اغلب الزيادات في نسب الإنفاق قد ذهبت إلى السكن الذي ارتفع بشكل كبير خلال الفترة من عام(1992-1997) من نسبة (15.8%) عام 1992 إلى نسبة(19.2%) عام (1997)، بسب عودة (300) ألف مواطن أردني من دول الخليج العربي على اثر احتلال العراق لدولة الكويت، مما سبب ضغطا كبيرا على السكن والمواصلات وقطاع الخدمات بشكل رئيسي،إلا أن الأمور عادت في عام 2006 إلى ما كانت عليه في عام 1992. ويخلص تحليل الجدول السابق إلى أن الإنفاق الكلي للأسر الأردنية على السلع الغذائية قد ارتفع من نسبة (76.8%) من حجم الإنفاق عام 1992 إلى نسبة (81.4%) في عام 2006 ، قابله

انخفاض نسبة الإنفاق الكلي للأسر الأردنية على المواد غير الغذائية من نسبة (67.3%) عام 1992 إلى نسبة (58.2%) عام 2006.

خامسا- نسبة العمالة الأردنية حسب المهنة:

يبين الجدول رقم (8) أن حجم الطبقة الوسطى التي تتكون من الفنيون والكتبة والعاملون في الخدمات والعمال المهرة والعاملون في الحرف تشكل النسبة الأكبر من المهن، مقابل الوظائف في الفئة العليا أو الوظائف في الفئة الدنيا. حيث يظهر الجدول أن نسبة الفنيون والمتخصصون كانت 12.7 % عام 1992، انخفضت إلى 11.9 % عام 1997 ، ثم عادت للارتفاع إلى نسبة 12.5% عام 2002 ،وعادت إلى الانخفاض إلى نسبة 10.7 % عام 2006 .أما الكتبة فقد كانت أعلى نسبة لهم عام 1992 حيث كانت 9.5% ، وبعدها انخفضت إلى نسبة 7.8% عام 1997 وعادت إلى الارتفاع إلى نسبة 8% عام 2002، ومن ثم انخفضت إلى نسبة 5.7% عام 2006، أما بالنسبة للعمال المهرة في الزراعة والصيد فقد كانت نسبتهم 2.3% عام 1992 ،زادت عام 1997 لتصبح 4.2% ثم عادت للانخفاض إلى 2.6% عام 2002 والى 1.8% عام 2006 . أما العاملون في الحرف فقد تراوحت نسبتهم في الارتفاع والانخفاض بمعدلات بسيطة ، حيث وصلت عام 1992 إلى 16.1% ،ثم ارتفعت عام 1997 إلى 18.1% ،وعادت للانخفاض إلى 16.7% عام 2002 و 16% عام 2006.

جدول رقم (8) :التوزيع النسبي للمشتغلين الأردنيين فوق (15) سنة حسب المهنة (1992-2006).

العام	المشرعون والوظائف العليا%	المتخصصون%	الفنيون والمتخصصون المساعدون%	الكتبة%	العاملون في الخدمات والباعة في المحلات%	العمال المهرة في الزراعة والصيد%	العاملون في الحرف%	مشغلو ومجمعوا الآلات%	المهن الأولية%
1992	0.8	15.5	12.7	9.5	14.7	2.3	16.1	11.4	14.5
1997	1.5	13.0	11.9	7.8	13.7	4.2	18.1	13.0	16.6
2002	0.4	16.7	12.5	8.0	15.5	2.6	16.7	13.9	13.7
2006	1.0	15.5	10.7	5.7	14.5	1.8	16.0	12.7	19.0

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى مسوحات دائرة الإحصاءات العامة للأعوام 1992 ، 1997 ، 2002 ، 2006

المبحث الثاني:- الاستقرار/عدم الاستقرار السياسي في الأردن

يعد الاستقرار السياسي ظاهرة تتميز بالمرونة النسبية ، وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية لاحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق ، دعماً لشرعيته وفعاليته(مسعد،1988،ص 68)، ويكون ذلك من خلال قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح ، وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنه من السيطرة على الأزمات ، والحد من العنف السياسي، وتزايد كفاءة وشرعية النظام السياسي(هيجوت،2001 ،ص 225). وغالبا ما يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة النظام السياسي على استيعاب القوى الجديدة في المجتمع ، وما تفرزه هذه القوى من مصالح متضاربة ومطالب، خاصة المطالب المتعلقة بالعدالة الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، وتوزيع الموارد الاقتصادية بعدالة بين الطبقات الاجتماعية، دون أن تضطر إلى اللجوء إلى العنف السياسي والمطالبة في المشاركة السياسية في السلطة والثروة . فالنظام السياسي يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر مواطنيه بانه صالح ويستحق التأييد والطاعة(سعد الدين،1984ص 99)،هذا وسوف يتم تناول هذا المبحث من خلال المطالب الآتية.

المطلب الأول - مفهوم وأبعاد الاستقرار/عدم الاستقرار السياسي:

يتسم مفهوم الاستقرار السياسي كغيره من الظواهر الاقتصادية بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم. ويعرف الاستقرار لغة بمعنى "الثبات والسكون واستقر رأيه أي ثبت عليه(المنجد الأبجدي،1967، ص 97). أما اصطلاحا، فيعرف بأنه: " عملية التغيير التدريجي والمنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام(الرشواني،2003، ص 20) . كما أن الاستقرار السياسي، هو محصلة أداء النظام، في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة مع المتغيرات المحيطة للبيئة المحلية، والبيئة الخارجية، من خلال التغيير التدريجي، والمنظم، في وسائل التعبير التي يستخدمها النظام ، ومضمون هذا التغيير واتجاهه ، لأن من التغيير ما يهدف إلى زيادة شرعية النظام وفعاليته حتى وإن اقترن بالعنف السياسي. كما أن وجود هذا التغيير يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته، وتدني فعاليته(سعد الدين،1984، ص 92). ويمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى بعدين هما:الاستقرار السياسي الداخلي ويعني إدارة الصراعات الداخلية في إطار مؤسسات الدولة، ومن خلال توازنات القوى الداخلية، وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة

لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية(الصاوي،1995،ص 225). ومن أهم مؤشرات الاستقرار السياسي الداخلي : الاغتيالات السياسية داخل الدولة، وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة ، وعدد الإضرابات العامة ، وعدد المظاهرات المعادية للحكومة، وعدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة،عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي ، وعدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي. فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة(هويدي،1992،ص52). كما أن عدم التوازن بين القوى (العسكرية،الاقتصادية،السياسية) التي ترتكز عليها الدولة، قد يحدث خللاً في تركيبة الدولة نفسها ،ويجعلها في وضع يتسم بعدم التوازن وعدم الاستقرار.أما الاستقرار السياسي الخارجي فيشير إلى قدرة الدولة على إدارة مصالحها العليا في الخارج وحمايتها من التدخلات الخارجية (الصاوي،1995،ص22)،والتي غالبا ما تساهم في عدم استقرار النظم السياسية ، بسبب تأثيرها المباشر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية المحلية. أي أن تناغم الصراع الداخلي مع الخارجي سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي(برجنسكي،1980،ص 26-27).

المطلب الثاني - قياس مؤشرات الاستقرار /عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي.

أولا- مؤشرات العنف السياسي الرسمي:

يعرف العنف السياسي الرسمي بأنه كافة الممارسات التي تتضمن أهدافا اجتماعية لها مدلولات سياسية، وهذه الممارسات قد تكون فردية، أو جماعية، سرية أو علنية، منظمة أو غير منظمة(التقرير الاستراتيجي العربي،1989)، ويكون هدف العنف السياسي الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة(الكيالي،1990ص 256)، والعنف الرسمي هو العنف الموجه من النظام نفسه أو بعض مؤسسات النظام(القوات المسلحة،الأمن العام،المخابرات العامة) إلى المواطنين أو فئات معينة،بهدف حماية استقرار النظام،ويتخذ العنف السياسي الرسمي شكل الاعتقالات السياسية، من خلال احتجاز المواطنين دون أحكام قضائية، سواء قبل حدوث العنف ، أو في حالات حدوث أعمال عنف جماعية، أو شكل أحكام الحبس، أو الإعدام لأسباب سياسية، أو تدخل القوات المسلحة (حسنين،1992،ص 35).

ثانيا- مؤشرات العنف السياسي غير الرسمي:

يعرف العنف السياسي غير الرسمي بأنه العنف الذي يمارسه المواطنون ضد مؤسسات النظام السياسي الرسمي، بهدف الاحتجاج على سياسات النظام الاقتصادية كالتضخم، ارتفاع الأسعار،ارتفاع مستويات البطالة،ارتفاع مستويات الفقر،أو اتخاذ النظام السياسي لقرارات داخلية أو خارجية تتعارض مع توجهات ومشاعر المواطنين تجاه قضايا معينة(الكيالي،1990ص 604) كالحد من حريات المواطنين من خلال فرض القوانين الاستثنائية وإعلان الأحكام العرفية(محمد مهنا،1999ص 346). ومن أهم مؤشرات العنف السياسي غير الرسمي (المظاهرات ، أحداث الشغب، الاضطرابات والتمردات) التي تؤدي إلى تدخل المؤسسة العسكرية بسبب عجز النظام القائم عن مواجهة الفوضى(معوض،1983ص136) ، وضبط علاقات القوى التي تحكم النظام طبقا للقواعد الدستورية، والعدالة الاقتصادية في توزيع مكتسبات التنمية، والعدالة السياسية والاجتماعية والمواطنة(أبو عامود،2000ص8).ولقد استند الباحث إلى مؤشرات البنك الدولي(مؤشرات كوفمان)التي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي، من خلال مؤشرات العنف السياسي الرسمي ، والعنف السياسي غير الرسمي، والتوترات الاجتماعية ومشكلة التمييز ضد الأقليات،ومعدل الفساد والمحسوبية. وتم اعتماد متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف السياسي حسب ما جاء في حسابات البنك الدولي، وتأخذ القيم من (- 2.5 إلى + 2.5)، بحيث تدل القيمة الأدنى على مستوى شدة العنف السياسي ، وكلما ارتفعت القيمة باتجاه + 2.5 دلت على انخفاض شدة العنف السياسي.هذا ويظهر الجدول رقم(9) متوسطات الأوزان الرقمية لشدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي.

جدول رقم (9):متوسطات الأوزان الرقمية لشدة العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي.

الوزن النسبي	مؤشرات العنف الرسمية وغير الرسمية	قيمة شدة المؤشر
	العنف الرسمي	– 2.5 إلى + 2.5
1.5–	استخدام قوات الأمن للقضاء على أعمال العنف الداخلي	
2.0–	الحكم أو الأمر بالإعدام	
2.5–	استخدام وحدات الجيش للقضاء على أعمال العنف الداخلي	
	العنف الداخلي غير الرسمي	– 2.5 إلى + 2.5
0.05–	احتجاج غير عنيف	
1.0–	مظاهرات وأعمال عنف محدودة	
1.5–	أزمة سياسية داخلية	
2.0–	أزمة سياسية خطيرة	
2.5–	حرب داخلية (حرب أهلية وحرب عصابات)	
2.0–	حرب انفصالية	

المصدر: Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo. Governance Matters IV: Governance Indicators for 1996 – 2004, World Bank, 2005. http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/3630.html

ثالثا- مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسي والنخبوي:

تتعلق مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسي والنخبوي بمؤسسات النظام، كالوزارة والبرلمان بشقيه الأعيان والنواب، وشاغلي الوظائف العليا في الدولة ، ويرتبط ذلك إلى حد كبير بعدم الاستقرار على مستوى النخب السياسية. وتعبر مؤشر التغييرات الوزارية أو التعديلات الوزارية عن عدم الاستقرار في عناصر الهيئة الحاكمة(معوض،1983ص132) ، ويتمثل في استقالة/إقالة الوزراء، كلهم أو جزء منهم أو تعديل الحكومة مع بقاء نفس رئيس الوزراء. وكذلك التغييرات السريعة التي تشهدها النخبة الحاكمة، وسرعة تغير وتبدل شاغلي المناصب والأدوار السياسية

العليا(العيدروس،1990ص20). بالإضافة إلى التغيرات البرلمانية التي تتم مثل حل البرلمان أو تعطيل عمله.

المطلب الثالث -تصنيف مؤشرات الاستقرار /عدم الاستقرار السياسي في الأردن:

أولا- مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي:

واجه الأردن في عام 1989 جملة من حوادث الشغب، تمثلت بعمليات الإحراق والتدمير للمؤسسات الحكومية (المراكز الصحية، المراكز التموينية، إحراق مراكز الشرطة الأمنية)، مما أدى إلى مواجهه مسلحة بين قوات الأمن ومثيري أحداث الشغب أدت إلى مقتل (8) مواطنين اثنان منهم من قوات الأمن العام وجرح أكثر من (186) مواطنا منهم (27) شرطي من قوات الأمن(مركز دراسات الوحدة العربية،1994). ومعظم هذه الأحداث كان سببها اقتصادي بالدرجة الأولى، احتجاجا على سياسة رفع الأسعار لمعظم المواد التموينية الأساسية. ونتيجة تلك الأحداث تدخلت القوات المسلحة الأردنية لوقف أعمال الشغب والتخريب، حيث تم اعتقال حوالي (769) شخصا من مختلف محافظات المملكة ، بالإضافة إلى اعتقال بعض القيادات الحزبية والنقابية بحجة إقدامهم على تحريض المواطنين للقيام بالمظاهرات والاعتداءات، وكانت هذه الإحداث بمثابة محصلة طبيعية لتراكمات مختلفة لسوء الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية(رمان،1989،ص36) والى الاحتقانات الشعبية جراء سياسيات التصحيح الاقتصادي مما رفع من نسب البطالة(حمارنة،2003 ،ص37).

ونتيجة تلك الاعتقالات تم الحكم على خمسة أشخاص من المعتقلين بالإعدام، تم تخفيفها لاحقا إلى أحكام بالسجن. ثم قامت الحكومة بإلغاء قانون الطوارئ والأحكام العرفية وعلى اثر ذلك تم إطلاق سراح العديد من المعتقلين لأسباب أمنية، وإطلاق سراح أغلب المعتقلين والبالغ عددهم 2480 سجينا، والإفراج عمن اشتبه بتعاونهم مع منظمة المقاومة الإسلامية(حماس)(منظمة العفو الدولية،1995 ،ص4).

وكانت معظم الاعتقالات التي تمت خلال الفترة من عام(1991-1994) بسبب قيام المعتقلين بالتخطيط لعمل أعمال إجرامية وتخريبية تستهدف استقرار الوطن والمواطن(منظمة جيش محمد التي تم القبض على معظم أفرادها) ، واعتقال النائبين (ليث شبيلات،يعقوب قرش) في 1994/9/24 وتوجيه تهمة تأسيس جماعة اسلامية(النفير الإسلامي)، تهدف إلى قلب نظام الحكم، والقيام بعمليات مسلحة داخل الدولة الأردنية(منظمة العفو الدولية،1993) . وفي عام

1995 تم إطلاق سراح المعتقلين في قضية جامعة مؤتة(على خلفية محاولة اغتيال الملك حسين) والبالغ عددهم 450 شخصا(منظمة العفو الدولية،1996).كما قامت مجموعة من الإرهابيين بتفجير فندقي رادسون ساس وفندق حياة عمان في عام 2004 مما أدى إلى مقتل 80 مواطنا أردنيا. وكذلك تفجير بعض دور السينما في الأردن في كانون ثاني /شباط لعام 1995 مما نتج عنها سقوط بعض القتلى والجرحى(منظمة العفو الدولية،1995،ص5).وشهدت المملكة خلال الفترة الممتدة من عام(1995-2005)، (20) مظاهرة كبيرة، تم على اثرها اعتقال (106) أشخاص ومحاكمتم .وخلال فترة الدراسة قامت الحكومة باستخدام وحدات الجيش الاردني للسيطرة على المظاهرات واحداث العنف حيث تدخل الجيش في الأعوام (1996، 1998، 2000، 2002، 2003، 2004)، رغم نفي الحكومة لهذه التدخل لذلك في بعض الأحداث (أحداث مخيم البقعة عام 2003، معان في عام2004)(منظمة العفو الدولية،2005 ،ص5).ولم تمنع تلك الأحداث النظام السياسي الأردني من التعامل معها بنجاح ، والتحكم والسيطرة على مخرجات تلك الأزمات، وتخفيف الاحتقانات الشعبية التي تمت.ويعود السبب الرئيس في ذلك إلى العلاقة الخاصة التي تربط رأس النظام السياسي الاردني(جلالة الملك) مع المؤسسة العشائرية التي ترى فيه مثالا يحتذى به،وتؤمن برمزية قيادته، وتعتبر أن تاريخه السياسي قادر على ضبط وتخفيف حدة العنف السياسي بطرفيه الرسمي وغير الرسمي ويبين الجدول التالي مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي خلال الفترة 1990- 2006.

جدول رقم(10):مؤشرات العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي(1990-2006).

السنوات	مؤشرات العنف الرسمي			مؤشرات العنف غير الرسمي			
	الاعتقالات	أحكام الحبس	استخدام وحدات الجيش	التظاهرات	أحداث الشغب	الاضطرابات	التمردات
1990-1989	769		1			في معظم المملكة	
1992-1991	205	1486					
1994-1993	470	4		عدة تظاهرات			
1996-1995	450	17	2	3	1(عمليات تفجير)		
1998-1997	7	22		3	1		
2000-1999	5	24	1	4	1		
2002-2001	5	28	1	5	1		
2004-2003	3	27		3	*		
2006-2005	1	13		2	*		

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى تقارير منظمة العفو الدولية.

ثانيا- مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسي والنخبوي:

تم تشكيل أربعة عشر حكومة خلال فترة الدراسة 1990- 2006 ، منها ثمانية حكومات في عهد الملك حسين بن طلال ، وست حكومات في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، أي أن معدل التغييرات في منصب رئيس الوزراء هو(8) مرة خلال فترة الدراسة.هذا و يمكن قياس مؤشرات عدم الاستقرار المؤسسي والنخبوي من خلال مؤشرات التغيرات الحكومية ، والتعديلات الحكومية وكذلك التغيرات البرلمانية . وفيما يلي نبذه عن تلك المؤشرات.

اولا - مؤشر التغيرات والتعديلات الحكومية:

1- الحكومات المشكلة في عهد الملك حسين بن طلال (1991-1999):

كانت أولى التغييرات التي قام بها جلالة الملك الحسين بن طلال طبقا لسلطاته الدستورية، إقالة حكومة زيد الرفاعي على خلفية أحداث العنف والاضطرابات التي شهدتها المملكة، وتأليف حكومة جديدة برئاسة مضر بدران ، من اجل توطيد الأمن،وإشاعة الحرية،وإجراء انتخابات نيابية،ومعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية(محافظة،989،ص33).وقد استطاعت حكومة مضر بدران مواجهة الاستحقاقات الداخلية لمرحلة التحول الديمقراطي ، حيث قامت بإلغاء الأحكام العرفية وإلغاء قانون الدفاع الصادر في العام 1953 ، وكذلك إلغاء القوانين المقيدة للحريات

ومنها قانون مكافحة الشيوعية.وقد قللت تلك القوانين إلى حد كبير من صلاحيات المحكمة العسكرية والآثار الناجمة عن قراراتها، حيث تم إعادة الجوازات المحجوزة إلى أصحابها، وضمان حرية العمل والسفر والتنقل للمواطنين (منظمة العفو الدولية،1994). كما أفرجت عن المعتقلين السياسيين وإعادة مجالس الإدارة المنتخبة للصحف المحلية الأردنية الثلاث، كما ألغت قرار حل رابطة الكتاب الأردنيين وتجميد العمل بالأحكام العرفية،و إطلاق الحريات العامة،والمساواة أمام القانون والقضاء في تولي الوظائف العامة وحق المواطن في حرية المعتقد وحقه في تكوين الجمعيات والتنظيمات(درويش،1990،ص22). وأعلن عن تشكيل لجنة ملكية لصياغة ميثاق وطني في 1990/4/9 كان الهدف منها خلق توافق على فهم الدستور ، والتوافق على القواعد الأساسية لتسهيل الانتقال السلمي في مرحلة ما قبل الديمقراطية إلى مرحلة التوجه الديمقراطي (خضر،2001ص 10) . ثم جاءت حكومة طاهر المصري في (20 حزيران 1991 – 20 تشرين الثاني 1991)، التي لم تدم سوى خمسة أشهر ، عمقت من الإصلاحات السياسية حيث تم إنهاء العمل بالأحكام العرفية في آذار عام 1992 ، وإصدار قانون الأحزاب السياسية في 1992/8/23 ،الذي أعاد الحياة الحزبية بطريقة رسمية كأحد أهم مفردات التنمية السياسية ،لكن سيرها بنهج التسوية السلمية مع إسرائيل جعل الأحزاب الإسلامية والقومية، تقدم على حجب الثقة عنها مما جعل رئيسها (طاهر المصري) يفضل الاستقالة .لقد تميزت الحكومات المشكلة بعد حكومة المصري بتركيزها على الاستحقاقات الخارجية والسلام الأردني–الإسرائيلي ، حيث جاءت (حكومة عبد السلام المجالي)،لتحقيق استحقاقات خارجية،من خلال تكييف القوانين الداخلية للقيام بتوقيع معاهدة السلام، وهو ما تطلب إصدار حزمة من القوانين والتشريعات التي تسكت المعارضة وإعلاء الأصوات التي تؤيد معاهدة السلام مع إسرائيل، وتنفيذ متطلبات دولية مرتبطة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتقديم مساعدات اقتصادية للأردن. قامت حكومة عبد السلام المجالي بالتضييق على الحريات العامة والحريات السياسية ، ففي النصف الثاني من عام 1993، تم اقرار نظام الصوت الواحد للناخب بقانون مؤقت بعد أن تم حل مجلس النواب في اواخر ايامه، كما تم تقييد الحريات العامة ولا سيما حريات الرأي والتعبير والاجتماع ، وصدور قانون جديد للمطبوعات والنشر في 1993/3/29 يقيد حرية التعبير عن الرأي(البطاينة،2003،ص 18). ثم صدر في عام 1997 قانون المطبوعات والنشر المؤقت والذي صادر الحريات الصحفية وحرية التفكير وتسبب في إغلاق 13 صحيفة أسبوعية دفعة واحدة، كما تم في عهد هذه الحكومة حل

مجلس النواب قبل إكمال مدته الدستورية في (1 أيلول 1997).ونتيجة تلك التطورات حدث نوع من الاحتقانات الداخلية قادت حزب جبهة العمل الإسلامي المعارض لتشكيل تحالفا ضم 11 حزبا لمقاطعة انتخابات برلمان عام(1997-2001). وكانت حكومة فايز الطراونة الوحيدة التي تؤدي اليمين القانونية أمام نائب جلالة الملك ولي العهد السابق "الأمير الحسن"،والتي اعتبرت حكومة تسيير أعمال لحين معرفة مسار الأمور الصحية لجلالة الملك الحسين الذي كان في مراحل حياته الأخيرة، وعندما توفي قدمت الحكومة استقالتها.وتم وخلال الفترة من عام (1990-1999) إجراء (13) تعديلا وزاريا ، حيث شهد عام 1990 تعديلا وزاريا واحدا، وفي عام 1991 ثلاثة تغيرات على الحقائب الوزارية، وفي عام 1993 شهد تغيران في الحقائب الوزارية، وفي عام 1994 شهد تغييرا واحدا في الحقائب الوزارية، وشهدت الأعوام(95-96-97) ثلاثة تغييرات وزارية وثلاثة تعديلات في الأعوام نفسها، وفي عام(1998) شهد ثلاث تعديلات وزارية.

3- الحكومات المشكلة في عهد الملك عبدالله الثاني بن الحسين (1999-2006) :

تم تشكيل(7) حكومات خلال عهد الملك عبدالله الثاني(فترة الدراسة)، تميزت بتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة سنتين ، وإصدار القوانين المؤقتة حيث بلغت أكثر من (200) قانون مؤقت في عهد حكومة علي أبو الراغب ، وزيادة عدد أعضاء المجلس النيابي إلى (110) أعضاء، منها (6) مقاعد للكوتا النسائية ، وتخفض سن الناخب الأردني من(19) عاما إلى (18) عاما بهدف توسيع حجم المشاركة السياسية(الزعبي،2004 ،ص44).كما شهدت تلك الفترة التركيز على البعد الاقتصادي في اعمال الحكومة وارتفاع وتيرة الخصخصة للمؤسسات الحكومية، مما عمق من مشكلة الفقر والبطالة. وشهد الأردن خلال الفترة من عام (1999-2006) (6) تعديلات وزارية، حيث.تم إجراء عامي(2002 ،2003) ثلاث تعديلات وزارية، وعام 2004 مرة واحدة، وفي عام 2005 مرتين . وهو ما يعني أن الأردن يعد من أكثر الدول التي تشهد تغييرات وتعديلات حكومية، فلا تمضي سنة دون أن تشهد تعديلا وزاريا . وتبين الدراسة أن معدل متوسط تكرار كل حكومة استمرت هو6.6 شهر خلال مدة الدراسة . وخلال تلك التغييرات أو التعديلات الوزارية ، تم إلغاء أو دمج الكثير من الوزارات ، حيث تم إلغاء وزارة التموين، وإلغاء وزارة الإعلام ، انشاء المجلس الاعلى للاعلام ، كما تم انشاء عدد كبير جدا من الهيئات المستقلة ، وهو ما نتج عنه تعيين وإعادة تعيين المئات من شاغلي المناصب العليا، فتكاد لا تخلو وزارة أردنية استلمها وزير جديد من إعادة الهيكلة والتعيين في المناصب العليا فيها. ولقد غلب على معظم

التغيرات الوزارية أنها حدثت لتتناسب مع المراحل الاجتماعية والسياسية المحلية، وجاءت لمعالجة الاختلالات الهيكلية أو الوظيفية ، وإحداث نوع من الاستقرار الاقتصادي والسياسي في الأردن(حكومة زيد بن شاكر،حكومة مضر بدران، حكومة عبد الكريم الكباريتي). لقد فشلت كثير من الحكومات في تنفيذ السياسات التي يطالبها بها جلالة الملك ،ويعود السبب في ذلك إلى عدم تناغم أعضاء الطاقم الحكومي،بالإضافة إلى اعتبار العديد من الحكومات هي حكومات مرحلية تأتي لتنفيذ سياسات معينة ثم ترحل. كما ويمكن اعتبار التغير الوزاري أسلوبا توازنيا يستخدمه الملك من أجل التكيف وتعديل الاتجاهات التنظيمية والتوزيعية لتتوافق مع الواقع المحلي والخارجي .

ثانيا- مؤشر التغيرات البرلمانية:

شهدت الحياة السياسية الأردنية عدم استقرار مجلس النواب الأردني،حيث تم حله أربع مرات قبل انتهاء مدته القانونية، بحجة عدم قدرته على التوفيق بين العملية السياسية والوطنية من جهة، والاستحقاقات الخارجية من جهه اخرى، وعدم قدرته على تلبية المصالح الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى، واعتباره في بعض المرحل تنظيم اجتماعي وليس تنظيم مؤسسي سياسي، مما أدى إلى عدم الاستقرار الحكومي في كثير من الأحيان.وغلب على النظام السياسي الأردني–بشكل عام–خلال فترة الدراسة،انه نظام قدم الامن على السياسة،واستخدم الاقتصاد في تخفيف الاحتقانات التي قد تنتج ، فساهم في تعزيز جهاز السلطة الأمني والعسكري، ومركزية اتخاذ القرار، وتعاظم دور الدولة،وغياب المشاركة السياسية ، في مقابل تعويض المواطنين عن الحرمان السياسي، بزيادة معدلات التوظيف، ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي للسكان.ويمكن القول –على ضوء ما سبق– ،أن الأردن يعاني من عدم الاستقرار السياسي المؤسسي والنخبوي جراء التعديلات والتغيرات الحكومية والبرلمانية الكثيرة التي تمت. ويبين الجدول رقم(11) عدد التغيرات والتعديلات الوزارية التي تمت في الأردن خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (11):التغير والتعديل في رؤساء الوزارات والوزارات الأردنية خلال الفترة من(1990-2006)

السنوات	التغير في رؤساء الوزارات	التعديل الوزاري للحقائب	معدل التغير في رؤساء الوزارات خلال الفترة الزمنية	معدل التعديل في الحقائب الوزارية خلال الفترة الزمنية
1994-1990	3	7	0.6=5/3	1.4=5/7
1999-1995	5	8	1=5/5	1.6=5/8
2004-2000	4	5	0.8=5/4	1=5/5
2006-2005	2	2	1=2/2	1=2/2
المجموع	14	22	0.8=16/14	1.3=16/22

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى كتب التكليف السامي للوزارات، وزارة الإعلام الأردنية.

ثالثا- مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي:

يمكن تقسيم مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي في الأردن على النحو الآتي:

1- مؤشر الفقر.

بينت الدراسات التي أجريت عن الفقر في الأردن أن خط الفقر كان على مستوى المملكة (137) دينارا أردنيا عام1992، ثم ارتفع (366) دينار للفرد سنويا في العام 1997، وإلى (392) دينارا للفرد سنويا في العام 2002.واستنادا إلى مسح نفقات الأسرة لعام 2005، بلغ خط الفقر العام في الأردن (504) دينارا بزيادة مقدارها 28.6% عما كان عليه في عام 2002 ، مع ارتفاع لتكاليف المعيشة لما نسبته (2.5%) ، مقارنةمع (3.5%) لعام 2004 (الصقور،1992، دائرة الإحصاءات،2006).

وقدرت نسبة الأفراد الذين يقل معدل إنفاقهم عن خط الفقر المطلق ب (19.8) % من السكان في العام 1992، ارتفعت إلى ما نسبته (21.3%) عام 1997 ، ثم عادت لتنخفض إلى (14.2%) في عام 2002 ، مما يعني انخفاض عدد الفقراء من (943) ألف فرد في العام 1997 إلى (733) ألف فرد في العام 2002 ، ثم تزايده في عام 2005 إلى (985) ألف فرد، وهذا يعني بان (42) ألف فرد في المتوسط سنويا قد دخلوا إلى دائرة الفقر خلال السنوات(2002-2005). أما نسبة السكان الفقراء على مستوى المملكة فتزايدت من

(19.8%) عام 1992 إلى (21.3%) عام 1997،مما أدى إلى تعميق الهوة الطبقية في المجتمع ،فزادت الطبقة الغنية غنا"على حساب زيادة الطبقات الفقيرة،وتراجع دورها ودخلها ومستوى معيشتها(عوض،1999)،واتساع شقة التباين بين القوى الاجتماعية المختلفة في النصيب النسبي من الثروة والدخل، مترافقا مع اختلال توزيع أصول الثروة أيضا واتساع ظاهرة الفقر(مسعد،1999،ص 99).

أما فجوة الفقر،فبقيت ثابتة طوال تلك السنوات كنسبة من مجموع خط الفقر لجميع الفقراء حيث تراوحت بين (3.2%) إلى (3.5%)(باقر،1996،ص56).ويبين الجدول الآتي حجم الفقر في الأردن خلال الفترة من 1992- 2006.

جدول (12):حجم الفقر في الأردن خلال الفترة من (1992-2006).

قياس الفقر	1992	1997	2002	2005	2006
نسبة الفقراء%	19.8	21.3	14.2	14.7	
فجوة الفقر%	3.4	3 .5	3 .3	3.2	
الفقر المطلق%	1.9	2.0	1.1	2.1	
خط الفقر المطلق	137 دينار	366 دينار	392 دينار	504 دينار	556 دينار
عدد الفقراء كنسبة من عدد سكان المملكة(بالألف نسمة)	101	943	733	985	
القرى					
نسبة الفقراء%	29.8	27.0	18.7	22.8	20.4
فجوة الفقراء%		2.7	4.7		
الفقر المطلق%		2.8	1.7		
المدن					
نسبة الفقراء%	21.7	19.7	12.9	13.1	12.7
فجوة الفقر%		4.8	2.9		
الفقر المطلق%		1.8	1.0		

المصدر : World Bank: THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN (POVERTY ASSESSMENT), Report No. 27658-jo , June 2004 , p 30 وتقرير مؤشرات الفقر بالاعتماد على مسح نفقات الأسرة مديرية الإحصاءات الاقتصادية، دائرة الإحصاءات العامة 2006

ويمكن القول من خلال تحليل الجدول السابق ، أن هناك تفاوتا في حجم مشكلة الفقر بين المدن والقرى في مختلف مناطق المملكة، حيث انخفضت نسبة الفقر في الحضر بنسبة اكبر منها في الريف. فبينما انخفضت نسبة الفقر في المدن في العام 1992 من (21.7%) إلى نسبة (19.7%) عام 1997 ، و(12.9%) عام 2002، ارتفعت بشكل كبير عام 2005 إلى (13.1%) عام 2005 ،ثم عادت الى الانخفاض الى نسبة(12.7) عام 2006 ، أما في القرى فبعد أن كانت النسبة (29.8%) عام 1992 انخفضت إلى نسبة(27%) عام 1997 ،ثم إلى نسبة18.7% عام 2002، ثم عادت إلى الارتفاع لتصل إلى نسبة (22.8%) عام 2005، ثم عادت إلى الارتفاع لتصل إلى نسبة (20.4).وهذا يعني أن نسبة الفقر في القرى اكبر منها في المدن، علما أن ما نسبته 79% من سكان المملكة يقطنون في المناطق الحضرية(دائرة الإحصاءات،2006). وقد يعود سبب هذا الانخفاض إلى تأثير برامج العون الاجتماعي، وخاصة برنامج تعزيز الدخول في تقليل التفاوت بين الفقراء أنفسهم اكبر من تأثيرها في تقليل نسبة الفقر، حيث انخفضت شدة الفقر (تمثل مدى التفاوت بين لفقراء) من 2.7 % في العام 1997 إلى 4.7% في العام 2002، وبقيت النسبة تقريبا ثابتة في عام 2005(دائرة الإحصاءات العامة ،2006).

2- معدلات البطالة:

قام الأردن تحت ضغط العوامل الاقتصادية-بتعديل هيكلي مالي وتشريعي في معظم القطاعات الاقتصادية، استجابة لمطالب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو تحت شعار التعامل الواقعي مع العديد من القضايا الاقتصادية ، مما زاد من معدلات البطالة في الاقتصاد الأردني. وقد بلغت البطالة ذروتها عام 1990 نتيجة انهيار سعر صرف الدينار،وارتفاع المديونية الخارجية، مما انعكس على حجم المشاريع الاقتصادية الجديدة،وتوقف الحكومات الأردنية عن الإنفاق الاستثماري. لكن التحسن الذي طرأ على الاقتصاد الأردني من ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي ، قلل من معدلات البطالة في بعض السنوات حتى وصلت إلى ادني مستوياتها في عام 1996 حيث بلغت (12%).وبسبب عدم استقرار السياسات الاقتصادية الأردنية وخصوصا في مجال الإنفاق والاستثمار، فقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة البطالة في باقي السنوات ، لتبقى في مجملها تراوح بين الارتفاع والانخفاض ولكن ضمن نسب مرتفعة .ويبين الجدول رقم (13) معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة 1990- 2006.

جدول قم (13):معدلات البطالة في الأردن(1990-2006).

السنوات	1990	1992	1994	1996	1998	2000	2004	2006
معدل البطالة %	18.8	15	15.3	12	15.2	13.7	14.7	14

المصدر:دائرة الإحصاءات العامة، معدلات البطالة للأعوام 1990-2006.

المطلب الرابع : مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي الكلي في الأردن.

استنادا على مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تم ذكرها سابقا، استند الباحث إلى مؤشرات البنك الدولي التي قاست مؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن من ضمن (116) دولة في العالم ابتداء من العام 1996 . ولقد استند الباحث إلى مؤشرات البنك الدولي(مؤشرات كوفمان) ، والتي سبق ذكرها ،والتي تقيس مؤشرات الاستقرار السياسي، من خلال مؤشرات العنف السياسي الرسمي ، والعنف السياسي غير الرسمي، والتوترات الاجتماعية ومشكلة التمييز ضد الأقليات،ومعدل الفساد والمحسوبية. وتم اعتماد متوسطات الأوزان الرقمية المعبرة عن شدة العنف السياسي حسب ما جاء في حسابات البنك الدولي، وتأخذ القيم من (- 2.5 إلى + 2.5)، بحيث يدل الرقم الموجب على ارتفاع الاستقرار السياسي ، فيما يدل الرقم السالب على عدم وجود استقرار سياسي. ويبين الجدول رقم(14) أن معظم السنوات التي تم فيها قياس الاستقرار السياسي في الأردن كانت سالبة باستثناء عام (1996).

جدول رقم(14):قيمة مؤشر الاستقرار السياسي الكلي في الأردن

السنة	قيمة مؤشر الاستقرار السياسي
1996	0.08
1998	-0.021
2000	-0.06
2002	-0.47
2004	-0.38
2006	-0.65

Source:Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo. Governance Matters IV: Governance Indicators 1996 – 2004, World Bank, 2005.

المبحث الثالث: العلاقة الإحصائية بين الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن.

يهدف التحليل الإحصائي إلى دراسة العلاقة الإحصائية بين الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي في الأردن. ولتقديم الإجابة العلمية ، تم استخدام معامل ارتباط بيرسون، الذي يمثل الدرجة التي يتغير بها متغيران بشكل مترابط بعضهما مع بعض، ويستخدم في قياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، ولا يقيس قوة أو اتجاه العلاقة غير الخطية(الزعبي، الطلافحة،2003،ص12).

ويبين الجدول رقم(15) ملخص تحليل معامل الارتباط بين حجم الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي.

جدول رقم (15):ملخص تحليل معامل الارتباط بين الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي.

الطبقة الوسطى حسب معيار الدخل	معامل الارتباط	مؤشرات الاستقرار المؤسسي		مؤشرات العنف الرسمي			مؤشرات العنف المدني	مؤشرات الاستقرار الكلي
		التغير في رؤساء الوزارات	التغيرات الوزارية	الاعتقالات	أحكام الحبس	استخدام وحدات الجيش	المظاهرات والاضطرابات	
الطبقة الوسطى	Pearson Correlation	-.008	-.775	-.680	-.809	-.147	.004	-.913
	Sig. (2-tailed)	.992	.225	.320	.191	.853	.996	.267
	N	4	4	4	4	4	4	3
الطبقة الوسطى حسب معيار الإنفاق	Sig. (2-tailed)	.684	.112	.148	.427	.669	.902	.240
	N	4	4	4	4	4	4	3
الطبقة الوسطى	Pearson Correlation	.961(*)	.399	.543	-.682	.810	.145	.940
	Sig. (2-tailed)	.039	.601	.457	.318	.190	.855	.221
	N	4	4	4	4	4	4	3

*علاقة ذات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية(00.5)

يبين ملخص تحليل معامل الارتباط المبين أعلاه العلاقة الإحصائية بين حجم الطبقة الوسطى حسب معيار الدخل أو حسب معيار الإنفاق، ومؤشرات الاستقرار السياسي ،حيث دلت نتائج التحليل على عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية (00.5) ، وقد يعود عدم وجود علاقة بين حجم الطبقة الوسطى وعدم الاستقرار السياسي إلى أن البنية الاجتماعية للمجتمع الأردني،هي بنية مبنية على الاستقطاب القبلي والعشائري، مما يساهم في تعزيز الاستقرار السياسي والاجتماعي الداخلي، بعيداً عن الظروف الاقتصادية ، ورغم أن المحافظات الأردنية الأكثر حرماناً شكلت ضغطا متواصلا على السلطة، من خلال ارتفاع معدلات المظاهرات وأحداث العنف فيها من قبل المواطنين(العنف غير الرسمي)، إلا أن ذلك كان بالدرجة الأولى للمطالبة في رفع مستوى التنمية فيها إلى مستوى المناطق الأخرى.وهو ما يعني قدرة النظام السياسي الأردني على إجراء التغييرات السياسية والمؤسسية اللازمة دون استخدام العنف السياسي الرسمي إلا في أضيق حدوده. كما يبين ملخص تحليل معامل الارتباط بين حجم الطبقة الوسطى حسب معيار الدخل أو حسب معيار الإنفاق ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي ،وكما هو مبين في الجدول رقم(16) ، عدم وجود أي علاقة ذات دالة إحصائيا عند مستوى دلالة إحصائية (00.5).

جدول رقم (16) ملخص تحليل معامل الارتباط بين الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي.

الطبقة الوسطى حسب معيار الدخل	معامل الارتباط	نسبة الفقراء في المملكة	معدل البطالة
الطبقة الوسطى	Pearson Correlation	-.875	.154
	Sig. (2-tailed)	.125	.846
	N	4	4
الطبقة الوسطى حسب معيار الإنفاق	N	4	4
الطبقة الوسطى	Pearson Correlation	.154	-.543
	Sig. (2-tailed)	.846	.457
	N	4	4

نتائج الدراسة :

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر الطبقة الوسطى على الاستقرار السياسي في الأردن في الفترة الممتدة من (1990- 2006) . وتحقيقا لذلك فقد تناولت الدراسة الطبقة الوسطى من حيث تعريفها (مفهومها) وباعتبارها مصطلح واسع يضم كتلة واسعة من الفئات الاجتماعية التي تتباين فيما بينها تباينا شديدا ، من حيث ملكية وسائل الإنتاج ، والدخل المكتسب ،والتباين الفكري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي. كما تم تناول التعريفات المختلفة لمفهوم الطبقة الوسطى والمعايير التي تستند إليها في تقسيم الطبقات الاجتماعية مثل معيار الدخل ، ونمط الاستهلاك،والذي يقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات عليا ومتوسطة ودنيا، ومعيار يقوم على معايير سياسية ومؤسسية ، حيث يقسم الطبقات إلى طبقات حاكمة ومتوسطة وكادحة، ومعيار يقوم على العلاقة بوسائل الإنتاج والذي يقسم الطبقات إلى ثلاث ، برجوازية وبرجوازية صغيرة وبروليتاريا . وتم أيضا تناول إستراتيجية تحديد الطبقة الوسطى في الأردن من حيث تحديد حجم الطبقة الوسطى من ناحية الدخل والإنفاق ومصادر دخل الأسرة الأردنية ،ونسبة العمالة الأردنية حسب المهنة ، والفقر وعلاقته بالطبقة الوسطى. ومن أجل تحليل العلاقة ما بين المتغيرين الطبقة الوسطى والاستقرار السياسي ، فقد تناولت الدراسة ظاهرة الاستقرار السياسي من حيث تعريف مفهوم الاستقرار السياسي ، حيث يتسم هذا المفهوم كغيره من الظواهر السياسية بعدم وجود تعريف جامع يمثل اتفاق الباحثين حول ذلك المفهوم . وتم التطرق أيضا إلى أبعاد الاستقرار السياسي الداخلية في إطار مؤسسات الدولة ، والاستقرار الخارجي والذي يشير إلى قدرة الدولة على حماية وإدارة مصالحها العليا في الخارج. كما تناولت الدراسة ظاهرة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتم التعرف على أهم مؤشرات عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، والمتمثلة بالعنف السياسي الرسمي ، والذي يشمل كافة الممارسات التي تتضمن أهدافا اجتماعية لها مدلولات سياسية ، ويكون هدفها الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة ، والعنف السياسي غير الرسمي والذي يمارسه المواطنون ضد مؤسسات النظام السياسي الرسمي بهدف الاحتجاج على سياسات النظام الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وكذلك مؤشرات عدم الاستقرار الاقتصادي(نسبة الفقراء في الأردن،معدل البطالة). كما وقام الباحث بدراسة العلاقة الارتباطية بين حجم الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي، من أجل تحليل العلاقة بين المتغيرين ومعرفة اتجاه مؤشرات المتغيرين هل هي في زيادة أم نقصان ،

وهل نقصان أو انخفاض قيم مؤشرات الطبقة الوسطى ترافق مع نقصان أو انخفاض حدوث مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي أو العكس ، حيث تم تحليل اتجاه العلاقة بين المتغيرين (الطبقة الوسطى،الاستقرار السياسي) ، باستخدام معامل ارتباط بيرسون . وبعد دراسة ما سبق وتحليل العلاقة ما بين حجم الطبقة الوسطى،ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن نظريا وإحصائيا ، فقد خلصت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن أي أن حجم الطبقة الوسطى لا يلعب دورا في التأثير على مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي في الأردن ، وهناك عوامل ومتغيرات لم يدرسها الباحث قد يكون لها دورا في التأثير على الاستقرار السياسي والاقتصادي. وهذا يتنافى مع الفرضية الرئيسة التي انطلقت منها هذه الدراسة،والتي مؤداها أن هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الطبقة الوسطى ومؤشرات الاستقرار السياسي ،أي كلما زاد حجم الطبقة الوسطى ، زاد حجم الاستقرار السياسي والعكس صحيح .

قائمة المصادر والهوامش

1. إبراهيم،سعد الدين (1984)،"مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية"،المستقبل العربي،العدد93،62-99.
2. أبو عامود ،محمد سعيد (2000)، "النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات"، مجلة شؤون إقليمية، المجلد 4، عدد 28.
3. باقر ،محمد (1996)الفقر في دول اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، الأمم المتحدة، نيويورك.
4. باكير ،حكمت (1993) حقائب وزارية 1921-1992،مؤسسة باكير للدراسات الثقافية،الزرقاء،الأردن.
5. برجنسكي، زبغنيو (1980)،بين عصرين:أمريكا والعصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر، ، دار الطليعة
6. البطاينة ،رافع (2003) ، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الأردن ، وزارة الثقافة ،عمان ،الأردن.
7. التقرير الاستراتيجي العربي (1989)، إشراف د سيد يسين، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
8. تقرير منظمة العفو الدولية (1994)، الأردن إصلاحات خاصة بحقوق الإنسان : الانجاز والعقبات،آذار،1994.
9. جورج، جورفتش، (1972)، دراسات في الطبقات الجتماعية، ترجمة: احمد رضا،، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
10. خضر، أسمى (2001) ،الديمقراطية بين الدستور والميثاق الوطني وتطوير تشريعات البناء الديمقراطي ، في، عقد من الديمقراطية في الأردن 1989-1999 ، تحرير : حسين أبو رمان ، دار سندباد للنشر،عمان،الأردن .
11. دائرة الإحصاءات العامة(2006) ، تقرير مؤشرات الفقر بالاعتماد على مسح نفقات الأسرة مديرية الإحصاءات الاقتصادية.
12. دائرة الإحصاءات العامة، مسوح الدخل والإنفاق للأسرة للأعوام 1992- 2006.
13. دائرة الإحصاءات العامة، معدلات البطالة للأعوام 1990-2006.
14. درويش، سائد (1990)، المرحلة الديمقراطية الجديدة في الأردن:تفاصيل المناقشات وحكومة الثقة، مؤسسة دانه للعلاقات العامة والنشر والترجمة،،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،ط1.
15. الرشواني، منار (2003)، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن ،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،الإمارات .
16. الزعبي ،محمد ، الطلافحة، عباس (2003)، النظام الإحصائي في تحليل البيانات الإحصائية، دار وائل، عمان.

17. زكي ،رمزي (1996) ،" الليبرالية الجديدة تقول :وداعا للطبقة الوسطى" ، عالم الفكر،المجلد الخامس والعشرون
18. شعبان، رضوان و آخرون (2006) ، "إزالة الفقر في الأردن: دروس للمستقبل"، البنك الدولي ، الجمعية العلمية الملكية الأردنية.
19. السرور، عبير(2005) ، "الطبقة الوسطى وأثرها على الاستقرار السياسي"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك،اربد، الأردن.
20. سيف، إبراهيم، الطباع، ياسمين(2008)،" النمو الاقتصادي وآلية تكيف الطبقة الوسطى في الأردن"، نقلا عن الموقع الالكتروني http://www.css-jordan.0rg
21. الصاوي، علي (1995) ،مدخل في علم الاجتماع السياسي،مكتبة نهضة الشرق،جامعة القاهرة، مصر.
22. الصقور، محمد وآخرون (1989)، دراسة جيوب الفقر في الأردن،وزارة التنمية الاجتماعية،عمان .
23. عبد الفضيل، محمود (2005)، العولمة والفقر وعدم المساواة في المنطقة العربية،ورقة مقدمة إلى:اجتماع خبراء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول "تأثير العولمة على الوضع الاجتماعي في المنطقة العربية" ٢١ كانون أول / 19 ديسمبر ٢٠٠٥ – بيروت.
24. عبد الفضيل،محمود (1988)، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان .
25. عوض ،إبراهيم (1999)،" الأزمة الاقتصادية والاحتجاج والتطور الديمقراطي"، المستقبل العربي، العدد278.
26. العيدروس، محمد (1990)،الأمن السياسي لدول الخليج العربي، دار العتيبي للنشر،ط1،الإمارات.
27. غريب، سيد (1995) ، الطبقات الاجتماعية ، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
28. القصير ،عبد القادر (1989)، الطبقية، البناء الطبقي في الريف والحضر:المجتمع المغربي.
29. الكيالي ،عبد الوهاب (1990) ،موسوعة السياسة،المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج6،ط1،بيروت. للنشر، بيروت، لبنان.
30. مبيض ،عامر (2000)، موسوعة الثقافة السياسية الاجتماعية الاقتصادية والعسكرية ، دار المعارف للنشر والتوزيع، ط1،دمشق.
31. المحافظة ،علي،" الأردن... إلى أين ؟" المستقبل العربي،، العدد250، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
32. مسعد ،نيفين (1988)،الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي،القاهرة،مركز البحوث والدراسات السياسي.
33. معوض ،جلال (1983)،"ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية"،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد رقم.1

34. منظمة العفو الدولية، تقارير دولية عن الأردن للأعوام 1993،1994، 1995 ،.2005،1996

35. هويدي ،أمين (1991)، العسكرة والأمن في الشرق الأوسط : تأثيرها على التنمية والديمقراطية دار الشروق ، بيروت.

36. هيجوت ،ريتشارد (2001) ،نظرية التنمية السياسية،ترجمة حمدي عبد الرحمن،محمد عبد الحميد،ط1، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.

37. وزارة الإعلام،دائرة المطبوعات والنشر(1998) حكومة دولة السيد عبد السلام المجالي من التكليف إلى الثقة، وثائق أردنية،المملكة الأردنية الهاشمية.

38. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية في الأردن عام 2004.

39. http:// en. Wikipedeia. Org/ wiki Middle- Class Middle Class- wikipedia, the free encyclopedia.

40. B.Bhushan M. A.(1989) , Dictionary of Sociology, Anmol Publications, New Delhe- (India).

41. Max Weber, Key Sociologists, Rutledge, Landon and New York.

42. www Lookwayup.com / 1wu. Exel wu/ d ?s= f&= Middle- class- 3k- cached.

43. World Bank(2004): THE HASHEMITE KINGDOM OF JORDAN (POVERTY ASSESSMENT), Report No. 27658-jo , June.

44. Politics and Freedom : Political Stability and Absence Of Violence Htpp: // earthtrends .Wei. Org/ searcablel db/ results. Cfm?years =all@ variable ID 1277@ the .2/7/2005 .

45. Steven Pressman , The Decline Of The Middle Class: An International Perspective, Syracuse,New York ,October 2001.

46. Kaufmann, Daniel, Karry, Art, and Mastruzzi, Massimo. Governance Matters IV: Governance Indicators 1996 – 2004, World Bank, 2005. http://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/3630.html.

الملاحق:

ملحق رقم(1) مؤشرات الاستقرار السياسي:مؤشرات العنف الرسمي وغير الرسمي ومؤشر التغييرات الوزارية (1990-2006)

السنوات	مؤشرات العنف الرسمي			مؤشرات العنف غير الرسمي			
	الاعتقالات السياسية	أحكام الحبس أو الإعدام	استخدام وحدات الجيش	التظاهرات	أحداث الشغب	الاضطرابات	التمردات
1989-1990	*	8	1	*			
1991-1995	9	18	*	2			
1996-2000	14	8	4	10			
2001-2006	6	3	2	8			

السنوات	مؤشرات الاستقرار الحكومي
	تغيير وزاري	تعديل وزاري
1990	*	1
1991-1995	4	4
1996-2000	5	8
2001-2006	3	7

ملحق رقم(2): مؤشرات الاستقرار السياسي الحكومي والشعبي (1990-2006)

المؤشر السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	المجموع
التغيير الوزاري		1	1	1	1	1	1	1	1	1	–	1	1	1	–	2	–	14
التعديل الوزاري	1	3	–	2	1	1	1	1	1	1	1	–	2	1	1	2	1	20

مؤشرات العنف السياسي الرسمي

مؤشرات العنف الرسمي السنوات	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	00	01	02	03	04	05	06	المجموع
الاعتقالات السياسية						1	4	2	5	1	4	2	3	1	2	1		24
أحكام الحبس أو الإعدام						6	11	8	14	12	12	13	15	13	14	13		106
استخدام وحدات الجيش							2						1		1			4

مؤشرات العنف غير الرسمي

المظاهرات						1	2	1	2	1	3	3	2	2	1	2		20
أحداث الشغب							1		1		1		1					4
الإضرابات							1					1	2	3	5	4		16

ملحق رقم(3):أسماء رؤساء الوزارات وتاريخ تشكيل واستقالة الحكومة(1990-2008)

الرقم المتسلسل	اسم رئيس الحكومة	تاريخ تأليف الحكومة	تاريخ استقالة الحكومة
1	مضر بدران	4 تشرين ثاني 1989	19 حزيران1991
2	طاهر المصري	20 حزيران 1991	20 تشرين الثاني 1991
3	زيد بن شاكر	21 تشرين 1991	29 أيار 1993
4	عبد السلام المجالي	30 أيار 1993	7 كانون الثاني 1995
5	زيد بن شاكر	8 كانون ثاني 1995	4 شباط 1996
6	عبد الكريم الكباريتي	4 شباط 1996	9 آذار 1997
7	عبد السلام المجالي	9 آذار 1997	20 آب 1998
8	فايز الطراونة	21 آب 1998	4 آذار 1999
9	عبد الرءوف الروابدة	4 آذار 1999	18 حزيران 2000
10	علي أبو الراغب الأولى	19 حزيران 2000	14 كانون الثاني 2002
11	علي أبو الراغب الثانية	14 كانون ثاني 2002	20 تموز 2003
12	علي أبو الراغب الثالثة	21 تموز 2003	22 تشرين الأول 2003
13	فيصل الفايز	25 تشرين أول 2003	5 نيسان 2005
14	عدنان بدران	5 نيسان 2005	27_تشرين ثاني_2005
15	معروف البخيت	27/ تشرين الثاني/2005	22/تشرين الثاني/2007
16	نادر الذهبي	22/تشرين ثاني/2007	9/كانون أول/2009

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى كتب التكليف السامي